تواصل (المدى) نشر هذا الكتاب الذي يقدم صورة عن ذكريات وانطباعات وآراء بول بريمر حول فترة عمله في العراق وتهدف (المدى) عبر ترجمتها ونشرها الكتاب إلى إتاحة الفرصة لقرائها للاطلاع ، كما تتيح المجال للباحثين والمحللين وسواهم من المعنيين لمراجعة مادة الكتاب فكرياً ونقدياً.. وبهذا تؤكد (المدى) ان جميع الآراء والمعلومات التي يقدمها بريمر هنا هي تعبير عن وجهة نظره الشخصية التي لا تلتقي مع وجهة نظر (المدى) التي واكبت فترة حكم بريمر وما بعدها بالنقد الصريح المعروف عن الجريدة وعن سياستها الواضحة في هذا المجال.

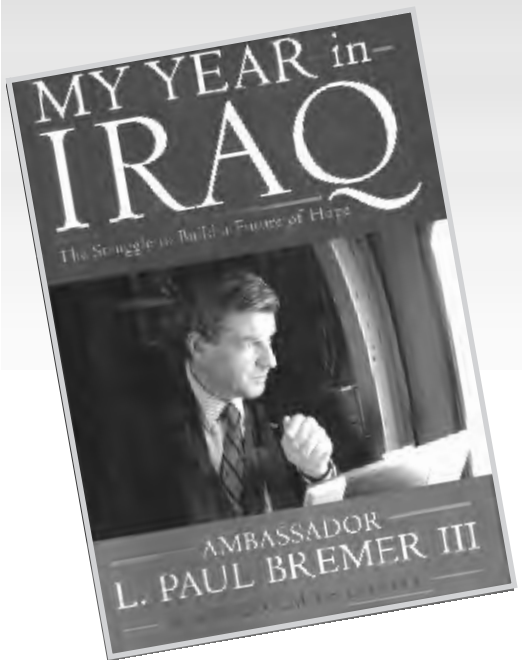

كتاب بول بريمر الصادر حديثاً حول تجربة عمله في العراق

سنتي في العراق

الصراع لبناء مستقبل من أمل

تأليف/ بول بريمر
ترجمة /د. عابد اسماعيل

(الحلقة الثامنة عشرة)

كانت محنة التحالف تكمن في أننا ندفع للحكومة العراقية نفقاتها في شكل شيكات تبلغ مئات ملايين الدولارات شهرياً. وقد نسف ذلك نهائياً ما تبقى من ثقة بدينار "صدام"- الذي يحمل صورة الديكتاتور- العملة الرسمية في العراق، منذ حرب الخليج الأولى. وتعقدت مشكلة العملة بشكل أكبر لأن دينار صدام كان مكوناً من فئتين ورقيتين فقط هما ٢٥٠ و ١٠٠٠٠ دينار. ووفق أسعار الصرف الراهنة، كان هذا يشبه قيادة الاقتصاد بما يعادل سنتات وأوراقاً من فئة خمسة دولارات.

تعقيد آخر متعلق بالأكراد حين انفصل الأكراد عن العراق في عام ١٩٩١، وشكلوا منطقة كردستان، ذات الحكم الذاتي، ظل الشمال يستخدم عملة العراق السابقة، المعروفة بالدينار السويسري، لأن شركة سويسرية كانت تقوم بطباعته.

كانت قيمة دينار صدام قد تدهورت بشكل كبير أمام الدينار السويسري، وأمام جميع عملات العالم، بسبب لجوء صدام في تغطية العجز إلى تشغيل مطابع العملة. مع ذلك، ومنذ البداية، أصدرت مرسوما يقضي بأن يعترف التحالف بالدينار القديم، بصفته عملة العراق القانونية. كان جوهرياً، كما اعتقدت، أن يستعيد العراقيون الثقة بعملاتهم كمصدر للقيمة.

أزمة أخرى كانت قد تسببت بها، جزئياً، أنابيب متفجرة فاضت في أقبية البنك المركزي، مع اقتراب الحرب من نهايتها. وهذا ما أدى إلى إتلاف مليارات من دنانير صدام. إن النقص في عملة الدينار جعل الأمر صعباً على قوات التحالف ان توقف استخدام الدولار لدفع رواتب موظفي الخدمات المدنية، والمتقاعدين، وهم يمثلون أكبر مشكلة إنفاق بالنسبة لنا. ولم نستطع أن نطبع دنانير إضافية لأن لوحات من فئة ١٠٠٠٠ دينار كانت قد فُقدت- أو سرقت. ولأن الكثير من الناس تخوفوا أن تكون العملة من فئة عشرة آلاف دينار مزورة، كانت هذه الفئة تُصرف في الشارع بنسبة سبعين إلى خمس وسبعين من قيمتها الظاهرية.

لكننا كنا لا نزال نملك لوحات من فئة ٢٥٠ ديناراً. اقترح خبراؤنا الاقتصاديون أن نطبع من هذه الفئة، ونقوم باستبدالها بفئة عشرة آلاف، وبالتالي ننقذ مصداقية هذه الفئة الأخيرة. هكذا، وافقت، على مضض، بطباعة عملة من فئة ٢٥٠ ديناراً. وبما أن مرسوم اجتثاث البعث الذي أصدرته يحظر عرض صورة صدام، كان يجب أن أمنح نفسي تنازلاً، وأطبع عملة "صدام". ولكن، مع كل يوم يمر، ويزداد فيه الطلب على الدولار في الشارع، كانت الثقة العامة بدينار صدام تتراجع أكثر فأكثر. وتفاقمت الأزمة في أواخر أيار، حين بدأت أسعار تبادل الصرف بين الدولار والدينار تتذبذب بشكل جنوني. ويكمن وراء هذه الحالة، بلا شك، المتلاعبون بالعملة، والسهولة التي كان يزورون فيها دينار صدام من فئة عشرة آلاف. ومهما يكن السبب، كان تأرجح العملة الحاد يجعل تقييم ميزانية الحكومة، وشركات القطاع الخاص أيضاً، صعباً جداً. وكنا نعرف أن عدم استقرار العملة سيجعل الأمر أكثر صعوبةً بخصوص استقطاب استثمارات أجنبية، إلى بلد هو بأمس الحاجة إليها.

حضر بيتر ماكفرسون لرؤيتي، بعد اجتماع عقدته مع مستشاريه الماليين. قال "أنا وزملائي نتوقع الآن احتمال انهيار كامل لدينار صدام.

أومأت برأسي لدى سماعي هذه الأخبار الكالحة. كان آخر شيء نحتاجه هو عملة عراقية لا قيمة لها. إن حدث هذا، سيكون له عواقب اجتماعية وسياسية وخيمة، لأنه سوف يمحو ما تبقى من مدخرات الملايين من العراقيين. أضاف بيتر أن الانهيار يمكن أن يجبرنا على "الدولرة" (dollarization) الرسمية للاقتصاد.

"سيكون ذلك بمثابة الكارثة،" أجبت. سوف يبعث هذا برسالة مرعبة للعراقيين وللعالم بأن الولايات المتحدة بدأت تعتبر العراق ملحقاً أمريكياً، وأن الاحتلال دائم. "لا نستطيع بكل بساطة أن ندع ذلك يحدث."

بعد نقاش طويل، قررنا أن يعرض التحالف عملة واحدة تستخدم في كل أرجاء العراق، بما في ذلك المنطقة الكردية. واتفقنا أيضاً أنه بعد تثبيت أسعار الصرف الأولية للدينار القديم، سوف نسمح للدينار العراقي الجديد أن يطفو بحرية أمام العملات العالمية الأخرى، وبالتالي نتخلص من الفساد الذي كانت تشجعه أسعار التبادل المضاعفة في عهد صدام.

"حسن،" قلت لكبار مستشارين المجتمعين ذات صباح قائظ في حزيران، "ستكون هذه مهمة هائلة، لا سابقة لها في زمن الحرب. لكننا لا نملك خياراً آخر. إما أن نفعل ذلك أو نرى الاقتصاد برمته خاضعاً للدولار."

المعضلة الأولى هي التأكد من كمية الأموال قيد التداول الآن. ففي كل القضايا، كانت أرقام البنك المركزي غير دقيقة، وبلا مصداقية. ولا نظن أنها ستكون أكثر صحةً فيما يتعلق بهذه الناحية. رجحت تقديراتنا الأولية أن يكون هناك ما قيمته أربعة إلى خمسة مليارات دولار من الدينار السويسري ودينار صدام، متداولة في الشارع، في الأسواق، ومحفوظة تحت فرش الأسرة. واعتماداً على هذه الحسابات، كنا نعتقد أننا سوف نحتاج إلى طباعة وتوزيع ٢,٢٠٠ طن من الدنانير الجديدة، وجمع وإتلاف ما يصل إلى ٢ طن من الدنانير القديمة، وهذه تقديرات تبين أنها كانت منخفضة جداً.

كانت الحالة الأمنية حاضرة في أذهاننا بقوة. في هذه الأثناء، وبعد شهر من وصولي أو أكثر بقليل، ارتفعت وتيرة الهجوم بقاذفات (آر بي جي) والأسلحة الخفيفة، ضد قوات التحالف، بالرغم من أنها كانت متقطعة. قبل الغزو، كان صدام قد أطلق سراح عشرات الآلاف من المجرمين- قتلة، مغتصبين، ورجال عصابات. وأصبحت باطراد عصابات الشوارع المسلحة مشكلة أخرى. الهجمات الإجرامية على البنوك التي توزع الدنانير الجديدة، سوف تجعل التحدي أكبر أمامنا فيما يتعلق بسحب العملة القديمة.

"بكل المقاييس،" قلت لكبار المستشارين، "هذا أمر طويل. العراق بلد لا يوجد فيه نظام مصرفي فعال، ولا خدمة هواتف، وفيه طرقات سيئة، وأمن أكثر سوءاً. مع ذلك، علينا أن نضع الخطط بسرية تامة، من أجل أن نتجنب المزيد من تأرجح العملة."

بدأ مكفرسون نقاشات سرية مع العديد من شركات الطباعة حول التكلفة وتوقيت التسليم للعملة الجديدة. أخبرنا بأن العملية تستغرق ثلاثة أشهر، على الأقل، وذلك بدءاً من قرار تسليم العملة الجديدة. لم يكن لدينا يوم واحد نخسره.

"دعنا نبدأ على الفور،" أخبرت مكفرسون.

في الحادي والعشرين من حزيران، استقليت طائرة (C-130)، برفقة وفد عراقي، من مطار بغداد، في رحلة طيران مدتها تسعون دقيقة إلى عمان، الأردن، لحضور المنتدى الاقتصادي الدولي. وكما قلت في رسالة إلكترونية إلى ابنتي، في الليلة الماضية، إن "الحدث اجتماع كبير، حيث يلتقي سياسيون ورجال أعمال جادون، يبدون جديين وهم يبتون بأمور جدية."

في عمان، انضممت إلى كولن باول، من أجل اجتماع خاص مع الملك عبد الله الثاني، في مكتبه الشخصي. كانت الغرفة مزخرفة بدمى دبابات، ورفوف بنادق، وسيوف، وخناجر على الجدران، وهذه تعكس مهنته الأولى كقائد عام للقوات الأردنية الخاصة.

"السيد الوزير، السيد السفير،" سأل الملك، "أنا مهتم جداً بمعرفة ما يمكن للأردن أن يساعدكم به في قضايا متعلقة بالأمن."

الأردن دولة سنية، تتمتع بأغلبية فلسطينية، وقد قدمت لنا مساعدة معتبرة خلال الغزو، حيث سمحت لقوات التحالف الخاصة، تنفيذ عمليات عبر أراضيها. قبل يومين فقط، في بغداد، وبناء على طلب الملك، كنت قد تناولت الغداء مع مدير استخبارات عبد الله، ومدير فرعنا في استخبارات (CIA)، لمناقشة التعاون حول تدريب الشرطة العراقية الجديدة، والتعاون العراقي-الأردني فيما يتعلق بالسيطرة على الحدود.

وبعد أن استعرضنا المناقشة، رأيت أن الملك متجاوب مع هذا المفهوم، لكنه لم يكن جاهزا لإلزام نفسه أو إلزام بلده بعلاقة أمنية رسمية. شكرت الملك على عرضه وقلت إننا سنتواصل مرة أخرى.

من عمان، ركبنا السيارة، كولن باول وأنا، واتجهنا صوب الجانب الأردني من البحر الميت.

"هل تعلم،" قال باول مبتسماً،" اتصل بي دون رامسفيلد، في أوائل أيار، قبل أن يعلن الرئيس تعيينك."

"حسن،" أجبت، فيما كانت سيارة (الشيفرولية)، الكبيرة، بنظام التكييف البارد داخلها، تنحدر على طول الطريق المتعرجة، عبر هاجرة الظهيرة، "هو قال لي إنه سيطرح اسمي عليك، وعلى كوندي وجورج تينيت، ونائب الرئيس، قبل أن يتوجه إلى الرئيس."

"حاولت أن أبقي صوتي فاتراً على الهاتف،" اعترف كولن. "ولكن حين أغلقت السماعة، غمرتني سعادة حقيقية." ثم رفع ذراعيه، مقلداً حركته. "الناس في مكتبي الخارجي ظنوا أنني ربحت اليانصيب الوطني."

سعدت بمعرفتي وجود حليف آخر لي بين كبار المسؤولين في مجلس الأمن القومي.

في الخيمة الضخمة، قرب مياه البحر الميت، الرمادية اللون، قلت للحضور إن الهدف الاستراتيجي للتحالف هو فتح اقتصاد العراق على العالم الخارجي، وقد أصبح هذا ممكناً الآن، بما أن عقوبات الأمم المتحدة قد رفعت. وأكدت على الأهمية التي نوليها للقطاع الخاص في العراق، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، التي كان صدام قد أقصاها عملياً. "ومثلما أن تشكيل مناخ سياسي حيوي في العراق سيواجه تحديات عديدة، كذلك فإن خلق مناخ اقتصادي حيوي لن يكون سهلاً."

ذكرت الحاضرين بأن العراق في ظل حكم صدام كان "ينوء تحت ثقل تخطيط عسكري، منحرف، عرضة للنهب." وصلت نسبة البطالة، حتى قبل الحرب، إلى خمسين بالمئة. ولكن، وكما قلت للرئيس في الدوحة، فإن مستقبل العراق الاقتصادي ليس ميئوساً منه. وأكدت أن البلد يملك احتياطياً ضخماً من الموارد الطبيعية. "خلال فترتي القصيرة في العراق، لمست، بإعجاب كبير، المقدرات التقنية، الاستثنائية، للعراقيين العاملين في الحكومة والصناعة. إنهم يحتاجون فقط الفرصة لكي يضعوا هذه المهارات في خدمة العمل المنتج."

وختمت بتذكير القادة العالميين، المجتمعين هناك، أنه "من البديهي أن تقترن الحرية السياسية بالحرية الاقتصادية."

في يوم الاثنين، ٧ تموز، اتخذنا أولى خطوتين أساسيتين في برنامجنا للإصلاح الاقتصادي الطويل الأمد. أعلنت أن العراق سوف يبدأ باستبدال الدنانير القديمة، بتلك الجديدة، خلال فترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر، بدءاً من ١٥ تشرين الأول. كما أنني وقعت على قانون يؤسس بموجبه أول بنك مركزي مستقل، مشابه للبنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، وهو مؤسسة اقتصادية حيوية في أية أمة حديثة، مستقرة.

يتبع

> "امشِ بخطوات هادئة ، يا جري ،" حذّرني الرئيس قبل أن يغادر مع الجنرال فرانكس ، لتحية الجنود في معسكر (السيلية) المجاور. حين هبطت طائرتي ، عائدةً إلى بغداد ، بعد تلك الظهيرة ، عقدتُ مباشرةً سلسلة من اللقاءات مع الفريق الاقتصادي حول أزمة الدينار المنذرة بالوقوع. وكلمة "أزمة" ، بالرغم أنها باتت مفردة مستهلكة في مقرات سلطة التحالف المؤقتة ، لم تكن مصطلحاً قوياً بما فيه الكفاية. وبالرغم من لجوء صدام إلى طباعة العملة عشوائياً ، إلا أنه لم يكن هناك نقد متداول يلبي حاجات البلاد. كان هذا كثير على شخص مثلي يريد السير بخطوات هادئة.